



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

"ذوي القبعات الزرقاء في أفريقيا.. هل يتوقف "الجنس مقابل الغذاء"؟"

إعداد : عبدالرحمن باشا

NO TO SEXUAL EXPLOITATION OF MINORS

NO MORE RAPE

NO MORE FOOD FOR SEX

MINUSTAH = CHOLERA

REPARATION FOR ALL CHOLERA VICTIMS

400,000 INFECTED & 6,000 DEAD

NO MORE MILITARY OCCUPATION

ENFORCE HUMAN RIGHTS



تمهيد:

مقدمة

منذ إنشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لتضطلع بمهام حفظ السلم والأمن الدوليين، عقدت الآمال على تدخل القوات الأممية لحل الخلافات والصراعات والنزاعات بين الدول، وفي داخلها أيضًا. لكن النظام العالمي السائد بعد الحرب، جعل من الحرب الباردة بديلاً يعمل على تحقيق التوازن في القوى، بمساعدة القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. فاقصر دور القوات الأممية على المتابعة والرصد وتقديم التقارير عن الحالات التي تتدخل فيها. أما بعد بداية التسعينات، وانتهاء هذا النظام، حملت قوات حفظ السلم دورًا أكبرًا في منع الصراعات، وصنع وفرض وحفظ وبناء السلم. ولكن تبرز عدة أسئلة هامة؛

وخلال هذه الورقة تحاول مؤسسة ماعت للسلم والتنمية وحقوق الانسان الإجابة على الأسئلة التالية: هل كان ذوي القبعات الزرقاء في كل الحالات ذوي أيادٍ بيضاء؟ أم ارتكبت انتهاكات تحت المظلة الأممية؟ وهل كانت خطوات الأمم المتحدة للمحاسبة شفافة بالقدر الكافي؟ وتحت أي إطار يمكن محاسبة مواطني الدول المشاركين في تلك القوات؟

قوات حفظ السلم.. قبعات زرقاء وجهود مبدولة نحو السلم

لا شك أن جنود الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن، قد شكلوا فارقًا في كثير من الحالات التي تدخلوا فيها في مستويات عدة. بل وفقد أكثر من 3800 فرد من حفظة السلم أرواحهم أثناء الخدمة تحت علم الأمم المتحدة منذ عام 1948، بما في ذلك 98 فردًا لقوا حتفهم العام الماضي.⁽¹⁾



بدأت أولى بعثات حفظ السلم من الأمم المتحدة في 29 مايو عام 1948، عندما صرح مجلس الأمن بنشر مجموعة صغيرة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في الشرق الأوسط لتكوين هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (يونتسو) من أجل مراقبة اتفاق الهدنة بين إسرائيل العرب⁽²⁾. واليوم، يتمتع أكثر من 90% من حفظة

السلم، بولايات حماية المدنيين. معظمهم في دول أفريقية؛ في أبيي ودارفور في السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وجنوب السودان، والصحراء الغربية⁽³⁾.

ومنذ ذلك الحين، خدم أكثر من مليون رجل وسيدة تحت علم الأمم المتحدة في 72 عملية حفظ سلام، وهو الأمر الذي كان له التأثير المباشر في الحفاظ على أرواح الملايين من الأفراد. واليوم، تنشر قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة أكثر من 88000 عسكري وشرطي، من 124 دولة عضوًا، وما يقرب من 13000 موظف مدني، و1300 متطوع تابع للأمم المتحدة في 14 عملية حفظ سلام في أربع قارات. ساعدت فيها قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة على تحول الكثير من البلدان، مثل ليبيريا وسيراليون وأماكن أخرى، من الحرب إلى السلم.⁽⁴⁾

وبعد بداية الألفية الجديدة، ونظرًا لتعقيد الأوضاع في العديد من الدول الأفريقية، شاركت الأمم المتحدة في العديد من الحالات، مثل:

1. بوروندي، عملية الأمم المتحدة في بوروندي.
2. تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

(1) UN, "International Day of UN Peacekeepers 29 May, 2019 Theme: "Protecting Civilians, Protecting Peace", United Nations website, available at: <https://bit.ly/2VNcPUg>

(2) UNITED NATIONS TRUCE SUPERVISION ORGANIZATION, United Nations Peace Keeping, available at: <https://bit.ly/2Qat6IO>

(3) UN, List of Peace Keeping operations 1948 – 2018, available at: <https://bit.ly/2tzBEBZ>

(4) UN, List of Peace Keeping operations 1948 – 2018, op.cit.

3. جمهورية كوت ديفوار، عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.
 4. جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
 5. أريتريا وأثيوبيا، بعثة الأمم المتحدة في أريتريا وأثيوبيا.
 6. ليبيريا، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.
 7. سيراليون، بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.
 8. السودان، بعثة الأمم المتحدة في السودان، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، قوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.
- وانتهت فترة تفويض العديد من هذه العمليات، وهم: بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وأريتريا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.⁽⁵⁾ وكانت من أبرز تلك النجاحات البارزة هي عمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والتي نجحت في استكمال مهمتها في 30 يونيو 2017.⁽⁶⁾
- كل تلك الجهود المبذولة، التي تطلعنا عليها الأرقام، تشير للدور الهام لحفظه السلم، ولكن هذا الدور لا يخلو من شوائب قد تعكر صفو تلك الصورة.

(5) UN Peace Keeping, “OUR HISTORY”, available at: <https://bit.ly/2hAy1K7>

(6) ONUCI FACT SHEET, “UNITED NATIONS OPERATION IN CÔTE D’IVOIRE”, UN Peace Keeping, available at: <https://bit.ly/2Wuzvbd>

هل حقًا القبعات الزرقاء.. ذات أيادي بيضاء؟

برز ملف الانتهاكات التي يقوم بها بعض أعضاء قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم منذ مطلع التسعينات. وحتى اليوم، لا تزال تواجه المنظمة الدولية الأم اتهامات بفضائح جنسية متعددة، على الأراضي التي من المفترض أن تمارس فيها ولاية الحماية وليس ولاية الانتهاك. وعادة ما تستهدف الاتهامات بشكل أساسي العسكريين، فيما تستهدف 33% من الاتهامات المدنيين الذين يشكلون 17% من موظفي البعثات.

كانت أول جريمة مسجلة عام 1990، عندما كشفت عميلة في الإنتربول-كاثرين بولكوفاك- عام 1990، تورط عدد من موظفي الأمم المتحدة في الإتجار بالجنس وتهريب الشابات من أوروبا الشرقية. وتوالت عمليات الابتزاز، حتى بداية عام 2002 بفضيحة جنسية ضد الأطفال اللاجئين؛ بعد تسريب تقرير تورط قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في الاستغلال والاعتداء الجنسيين للاجئين في غينيا وليبيريا وسيراليون.⁽⁷⁾

وبعد رفض الأمم المتحدة هذه الاتهامات، عُرِفَ الاستغلال الجنسي في هذا السياق من قبل الأمم المتحدة على أنه يعني "أي إساءة استخدام فعلية أو محاولة لموقف من الضعف أو القوة التفاضلية أو الثقة لأغراض جنسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحقيق ربح نقدي أو اجتماعي أو سياسي من الاستغلال الجنسي لشخص آخر." "الاعتداء الجنسي" يعني الاقترام الجسدي الفعلي أو المهدد لطبيعة جنسية، سواء بالقوة أو في ظروف غير متكافئة أو قسرية.⁽⁸⁾

ولكن هذه التعريفات أيضًا تدين قوات حفظ السلم. فقد زعمت 9 تقارير أخرى أن قوات حفظ السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية "متورطة في الاعتداء الجنسي على الفتيات الكونغوليات واستغلالهن جنسياً."⁽⁹⁾ حتى اعترف كوفي عنان -الأمين العام وقتئذ- بانتهاكات الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية⁽¹⁰⁾. وفي نفس العام، برزت ادعاءات بسوء السلوك الجنسي جديدة، هذه المرة في عملية حفظ السلم في بوروندي، في أوائل عام 2005.⁽¹¹⁾

وفي تحقيق أجري 2006 لكشف هذه الممارسات، أكدت 231 امرأة من هايتي أنهن مارسن الجنس مع جنود من قوات حفظ السلم مقابل خدمات أو سلع، فيما أكدت سيدات في الأرياف أن نقص المؤونة والمواد الأولية والأدوية وانعدام الملجأ من الأسباب الرئيسية وراء هذه الممارسات. كما أبرز تحقيق ثان أجري على 489 عينة

(7) UNHCR and Save the Children UK, Sexual Violence and Exploitation: The Experience of Refugee Children in Guinea, Liberia and Sierra Leone (February 2002).

(8) UN Secretary-General, Secretary-General's Bulletin, 9 October 2003, available at: <https://bit.ly/1P8xMPb>

(9) UN Office of Internal Oversight Services, Investigation by the Office of Internal Oversight Services into allegations of sexual exploitation and abuse in the United Nations Organization Mission in the Democratic Republic of the Congo, 2005, available at: <https://bit.ly/2WaiCmW>

(10) 'Annan admits UN DR Congo abuses' BBC News 9 November 2004, available at: <https://bbc.in/2VY78hp>

(11) 'New sex misconduct claims hit UN' BBC News 17 December 2004, available at: <https://bbc.in/2MjOd0W>

تراوحت أعمارهن بين 18 و30 عاماً في العاصمة الليبيرية مونروفيا أن أكثر من ربع النسوة أقمن علاقات جنسية مع ذوي القبعات الزرقاء مقابل المال.⁽¹²⁾

وفي عام 2007، فتحت الأمم المتحدة تحقيقاً حول تورط جنود تابعين لها بالوحدة الهندية في تأمين الطعام والمعلومات الأمنية لعددٍ من متمردَي الهوتو برواندا، مقابل الحصول على الذهب. في حين سجل عام 2008 اتهامات بالجملة ضدهم بالاعتداء جنسياً على الأطفال في جنوب السودان تحديداً. وفي عام 2012، قضت محكمة عسكرية باكستانية، بالحبس لأحد أفرادها العاملين في قوات حفظ السلم، بعد أن ثبت تورطه بالاعتداء الجنسي.⁽¹³⁾ وفي 2015، اتهمت فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً، أحد عناصر قوات حفظ السلم من بوروندي، باغتصابها مما أدى إلى حملها.⁽¹⁴⁾

وعلى هذا النحو كان الأمر، وظل في تصاعد في السنوات السابقة، حتى كشف تقرير صادر عن الأمم المتحدة في 2016؛ النقاب عن 69 ادعاء بانتهاكات جنسية لقوات حفظ السلم في أماكن مختلفة من العالم. وذكر التقرير الصادر عن بان كي مون للمرة الأولى أسماء البلدان التي وقعت فيها الانتهاكات في 10 بعثات حفظ سلام مختلفة عام 2015. وأظهر زيادة عدد الانتهاكات بشكل ملحوظ عن الحالات التي سجلت عام 2014 والتي بلغت 52 حالة وعام 2013 والتي بلغت 66 حالة. ولوحظ أن حوالي ثلث حالات الانتهاك، 22 حالة، متهم بها قوات حفظ السلم في جمهورية إفريقيا الوسطى وحدها.⁽¹⁵⁾

وأقرت المنظمة بوجود مزاعم لـ 103 حالة استغلال جنسي وانتهاكات ارتكبتها عاملون في الأمم المتحدة رُفعت في عام 2016.⁽¹⁶⁾ وقد سجلت الأمم المتحدة ما مجموعه 259 ادعاء بالاستغلال والاعتداء الجنسيين خلال عام 2018، وفقاً للتقرير الأخير للأمين العام أنطونيو غوتيريس المقدم إلى الجمعية العامة، على الرغم من أن الأرقام ارتفعت مقارنة بالعامين السابقين. فمن يناير إلى ديسمبر 2018، تلقت الأمم المتحدة ما مجموعه 148 ادعاء بالاستغلال الجنسي يتعلق مباشرة بموظفي الأمم المتحدة، و111 من الموظفين من المنظمات الشريكة التي تنفذ برامج الأمم المتحدة. ويمثل ذلك زيادة في إجمالي عدد الحوادث المبلغ عنها مقارنة بعام 2017، عندما تم تقديم 138 ادعاء، و2016 عندما تم تقديم 165 ادعاء.⁽¹⁷⁾

وكانت معظم مزاعم 2018 تشمل بعثات الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) ومالي (MINUSMA) وهايتي (MINUSTAH) وليبيريا (UNMIL) وجنوب

(12) روسيا اليوم، "الجنس بحرك" القبعات الزرقاء في المناطق الساخنة"، 21.08.2015، على الرابط التالي: <https://bit.ly/2KeYmJB>

(13) بنينة أشتيوي، "قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم.. تاريخ من «الانتهاكات الجنسية» في إفريقيا"، ساسة بوست، بتاريخ 14 مارس، 2016، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/2JKXu4X>

(14) مصطفى ماهر، "13 فضيحة لقوات حفظ السلم خلال ربع قرن"، 2016/6/25، على الرابط التالي: <https://bit.ly/2KbLOTb>

(15) بي بي سي عربي، "تقرير للأمم المتحدة: ادعاءات بانتهاكات جنسية لقوات حفظ سلام"، 4 مارس 2016، على الرابط التالي: <https://bbc.in/2Kd8B13>

(16) بي بي سي عربي، "التاييمز: عاملون في الأمم المتحدة" مسؤولون عن 60 ألف حالة اغتصاب خلال عقد"، 14 فبراير 2018، على الرابط التالي:

<https://bbc.in/2EqmYgK>

(17) UN, "Encouraging progress made in 2018, in 'zero tolerance' effort to end sexual exploitation and abuse across UN", UN News, 18 March 2019, available at: <https://bit.ly/2W9O2oZ>

السودان (UNMISS). ولم يتم تقديم أي مزاعم في البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة.⁽¹⁸⁾ وعلى الرغم من بعض التحسن في جناح حفظ السلم التابع للأمم المتحدة، ارتفع عدد الادعاءات ضد الأفراد في كيانات الأمم المتحدة الأخرى، مع 94 مزاعم في عام 2018، مقارنة مع 50 في عام 2017. والأسوأ من ذلك، عدد الادعاءات ضد المنظمات الشريكة التي تنفذ برامج الأمم المتحدة إلى 109، بزيادة أكثر من أربعة أضعاف عن عام 2017 عندما تم الإبلاغ عن 25 حادث فقط.

وإجمالاً، قامت صحيفة التايمز بنشر تقرير في صفحاتها الداخلية تحت عنوان ”كوادر الأمم المتحدة مسؤولون عن 60 ألف اغتصاب خلال عقد واحد“. ونقلت الصحيفة عن أندرو ماكلاود، الرئيس السابق للعمليات في مركز تنسيق الطوارئ التابع للأمم المتحدة، تقديره لوقوع نحو 60 ألف حالة اغتصاب ارتكبها موظفون في الأمم المتحدة خلال العقد الماضي. وأشار إلى وجود نحو 3300 من الغلمانين أو المولعين جنسيا بالأطفال والقصر، يعملون في المنظمة الدولية ووكالاتها.⁽¹⁹⁾

أن قياس التقدم أمر معقد لا يمكن فحصه من خلال الأرقام وحدها: على سبيل المثال، الكيان الذي لا يبلغ عن أي ادعاءات قد لا يكون لديه أنظمة قوية للإبلاغ والوقاية. وعليه، فما خفي كان أعظم. تلك الانتهاكات الواضحة والصريحة من المنظمة الدولية الأم، التي تنادي باحترام حقوق الإنسان تضعها في موقف حرج. لكن هل المسؤولية تقع على الأمم المتحدة وحدها أم على الدول المرسلة للقوات؟

الإطار القانوني: هل يمكن حقاً معاقبة هؤلاء؟

لم يتصور مؤسسي الأمم المتحدة أن حفظة السلم قد يرتكبوا تلك الجرائم، ولذلك لم يتم إنشاء إطار قانوني محدد لتغطية ومراقبة أفراد حفظ السلم. وبدلاً من ذلك، فإن ما حدث هو استخدام أطر أكثر عمومية لبعض الموظفين وتطوير اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

يجدر الإشارة إلى أن هناك فئتان رئيسيتان من أفراد صنع السلم: مدنيون وعسكريون. وتنطبق قوانين مختلفة على كل فئة، مما يؤدي إلى نظام معقد يحتوي على عدد لا يحصى من المشاكل فيما يتعلق بالقوانين وتنفيذها ومسؤوليتها عن ضمان أن الالتزامات يتم التمسك بها. ومع ذلك، فليست القوانين هي المشكلة فحسب، بل أيضاً الممارسات المتعلقة بكيفية عمل تلك القوانين وتنفيذها على أرض الواقع. حيث يتمتع حفظة السلم بحصانات قضائية ممنوحة لهم لحمايتهم من قبل الدولة المضيفة.⁽²⁰⁾ غير أن الأطر القانونية الحالية، من الناحية العملية،

(18) Ibid.

(19) Henry Zeffman, “Charity sex scandal: UN staff ‘responsible for 60,000 rapes in a decade’”, The Times, February 14 2018, available at: <https://bit.ly/2HKJoOb>

(20) Rosa Freedman, “UN accountable: A New Approach to Peacekeepers and Sexual Abuse”, European Journal of International Law, Volume 29, Issue 3, August 2018, Pages 961–985, available at: <https://bit.ly/2EEZX81>

خلقت ثقافة الإفلات من العقاب بسبب الصعوبات أو عدم الرغبة في محاكمة الأفراد الذين يرتكبون جرائم أثناء عمليات حفظ السلم.

كذلك فإن موظفو حفظ السلم المدنيون هم موظفون مدنيون دوليون يتمتعون بالحصانة من اختصاص أي محكمة وطنية. ويُمنح موظفو الأمم المتحدة تلك الحصانات بموجب أحكام المادة الخامسة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.⁽²¹⁾ ولا يوجد بند يسمح للدول المضيفة بإعلان أن موظفي الأمم المتحدة غير مرغوب فيهم، مما يعني أنه لا يوجد لجوء إلى الدولة المضيفة إذا ارتكبت الجريمة وفشلت الأمم المتحدة في التنازل عن الحصانة أو الامتثال لسلطات التحقيق المحلية.⁽²²⁾

أما الأفراد العسكريين فلا يتم منحهم نفس الحصانات التي يتمتع بها نظراً لهم المدنيون.⁽²³⁾ ولا يتم توظيف الجنود مباشرة من قبل الأمم المتحدة؛ حيث يظلون تحت سيطرة بلدهم الأم، والتي بدورها تبرم عقداً مع الأمم المتحدة. وهم مشمولون بالاتفاقيات الثنائية بين دولتهم المرسلة والأمم المتحدة، وهي الوثيقة التي تحدد الولاية القضائية على هؤلاء الأفراد إذا ارتكبوا جرائم أثناء عمليات حفظ السلم⁽²⁴⁾. ويحظر على الدولة المضيفة ممارسة الولاية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها هؤلاء الأفراد. وتكون الدولة المرسلة ملزمة بالتحقيق في مثل هذه الجرائم وملاحقتها، حيث تقتصر الأمم المتحدة على التحقيقات الإدارية فحسب، إذا فشلت الدولة المرسلة في إجراء تحقيقاتها الخاصة خلال 10 أيام من تسليم الادعاء إلى سلطاتها. وقد تتم الملاحقة القضائية من قبل الدولة المضيفة إذا حوكم جندي في الموقع وتم تسليمه إلى السلطات المحلية أو إذا تم نقل ذلك الجندي إلى المحاكم العسكرية أو المحاكم الوطنية في دولته الأم. لكن القرار يرجع حصرياً إلى الدولة المرسلة في أي خطوة.⁽²⁵⁾

ولا تخضع القوات للمساءلة من قبل بلدانهم لأسباب قانونية وسياسية. وغالباً ما يكون ذلك بسبب عدم كفاية الأدلة التي يتم جمعها للقيام بذلك، وهي مشكلة تعزى إلى التحقيق في الجرائم المرتكبة في الخارج وفي الدول الهشة أو مناطق النزاع. أو ربما يكون ذلك بسبب الآثار السياسية الوطنية للقيام بذلك واحتمال أن تقوض هذه الملاحظات الدعم الوطني للمساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم.⁽²⁶⁾

وعليه، ونظراً لعدم وجود سلطة أو تفويض قانوني للأمم المتحدة لمحاكمة الأفراد جنائياً، فإن المساءلة الجنائية للأفراد لا تزال تقع على عاتق البلد المعني.

(21) Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations (CPIUN) 1946, available at: <https://bit.ly/2HIVuD9>

(22) CPIUN, Ibid , Art. 5, s. 20; Art. VI, s. 23.

(23) Deen-Racsmany, 'Exclusive Criminal Jurisdiction over UN Peacekeepers and the UN Project(s) on Criminal Accountability: A Self-Fulfilling Prophecy', SSRN, 2013, available at: <https://bit.ly/2JFJdI2>

(24) UN Documents, "Document A/45/594", 1990, available at: <https://bit.ly/2jvclZn>

(25) R. Burke, "Sexual Exploitation and Abuse by UN Military Contingents: Moving beyond the Current Status Quo and Responsibility under International Law", 2014, available at: <https://amzn.to/2JLpZug>

(26) Grady, 'Sex, Statistics, Peacekeepers and Power', Modern Law Review; 2016; available at: <https://bit.ly/2EDZh2Q>

وفي الحالات التي يكون فيها المتهم مدنيًا، وتجري الأمم المتحدة تحقيقات إدارية، يتم طرد الموظف عندما يتم إثبات الادعاء، وإذا خلصت الأمم المتحدة إلى أن جريمة قد ارتكبت، فهذا يعكس الأمر للسلطات الوطنية ذات الصلة لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

أما في الحالات التي تنطوي على أفراد يرتدون الزي الرسمي، يكون للدولة المساهمة ولاية قضائية حصرية للتحقيق، لكن الأمم المتحدة تعمل في شراكة وثيقة مع تلك الدولة للتسجيل بالتحقيق والمتابعة فيما يتعلق بالمساءلة.

جهود الأمم المتحدة في مكافحة الظاهرة المسيئة للسمعة

في العام 2005 طبقت المنظمة الدولية سياسة "التسامح صفر" التي تقضي بالتعامل بأقصى صرامة مع الجاني، ولا سيما أن العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على الجناة من جنودها تراوح بين حجب الراتب والفصل من العمل وإحالة الجندي المتهم على العدالة العسكرية ببلده.

وفي يناير 2012، تم تشكيل فريق مستقل من الخبراء لمعالجة الاستغلال الجنسي من قبل البعثات الأممية، وقدم الفريق تقريره في 2013 عن كل من هايتي والكونغو الديمقراطية وليبيريا وجنوب السودان. ويتضمن معلومات هامة عن تعامل الأمم المتحدة. وظل التقرير سريًا حتى نشر في مارس 2015.⁽²⁷⁾

وفي 2016، تبنى مجلس الأمن الدولي، بصعوبة قرارًا يردع للمرة الأولى الانتهاكات الجنسية التي يرتكبها جنود قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذي تكرر خصوصًا في جمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية. وينص القرار على إعادة وحدات بأكملها إلى أوطانها في حالة الاشتباه بارتكاب انتهاكات أو استغلال جنسي. وفي حالة عدم اتخاذ بلد ما أي إجراء ضد جنوده المذنبين، يمكن استبعاده تمامًا من عمليات حفظ السلم.⁽²⁸⁾

وفي 2018، اعتمدت الجمعية العامة قرارًا يؤكد الالتزام بسياسة عدم التسامح مطلقًا بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وذلك دون تصويت. بهذا النص، أكدت الجمعية من جديد التزامها بسياسة عدم التسامح مطلقًا بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج.⁽²⁹⁾ لتقوم الأمم المتحدة ب:⁽³⁰⁾

- تقديم تقارير فصلية شفافة ومتناسقة وعامة حول هذه المسألة.

(27) روسيا اليوم، "الجنس يحرك "القبعات الزرقاء" في المناطق الساخنة"، مرجع سابق.

(28) —، " مجلس الأمن يصدر قرارًا حول الانتهاكات الجنسية من أفراد بعثات حفظ السلم ومصر تتحفظ على إحدى فقراته"، موقع أخبار الأمم المتحدة، 11 آذار/مارس

2016، على الرابط التالي: <https://bit.ly/2YyOhoJ>

(29) 72 Session, 115TH Meeting (AM), "General Assembly Adopts Resolution Reaffirming Commitment to Zero-Tolerance Policy on Sexual Exploitation, Abuse throughout United Nations System", 13 sep 2018, available at: <https://bit.ly/2OkzBuW>

(30) UN, "Encouraging progress made in 2018, in 'zero tolerance' effort to end sexual exploitation and abuse across UN", op.cit.

- تعيين محامي عالمي لحقوق الضحايا، وكذلك بعض الحقوق الميدانية.
- إعداد قاعدة بيانات لمساعدة الضحايا لضمان توفير الخدمات للناجين والضحايا بشكل مناسب ومنهجي.
- وإطلاق أداة إلكترونية في أكتوبر تسمى "Clear Check" ، لفحص موظفي الأمم المتحدة المفصولين نتيجة لادعاءات الاستغلال الجنسي المثبتة أو أولئك الذين استقالوا أو انفصلوا أثناء التحقيق.

التوصيات

تطالب مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان بما يلي:

- 1- معالجة الثغرات في القانون الموضوعي؛ لإعطاء المزيد من الولاية القضائية خارج الإقليم للأمم المتحدة وتنفيذ الالتزامات القانونية القائمة. والعمل على الضغط على الدول المرسله لحفظة السلم لاممثال قوانينها المحلية للدول للمعايير الدولية المتعلقة بالجرائم الجنسية.
- 2- الضغط على الدول للوفاء بالتزاماتها الحالية من المساءلة، واستكشاف طرق معالجة هذه المشكلة، ويجب أيضاً أن يكون هناك نهج أكثر شمولية للمساءلة يتجاوز التركيز على القانون الجنائي.
- 3- يجب أن يكون هناك مساءلة للجاني أمام الضحية والمجتمع والقانون الجنائي الذي يحكم سلوكه. كما أن المساءلة أمام الضحية مطلوبة من آلية العدالة التي تحاكم الجاني، مع الحاجة إلى الشفافية والإبلاغ وسبل الانتصاف عند الاقتضاء.
- 4- إعادة التركيز على الضحية بدلاً من التركيز على مرتكب الجريمة، واعتماد نهج كلي للإصلاح بدلاً من النهج التدريجي الذي ينظر لثغرات محددة.
- 5- التمييز بين الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي: يجب أن يميز جمع البيانات والإبلاغ عنها وتفسيرها بشكل أكثر وضوحاً وبشكل منهجي بين الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.